

(ب) المستوى الفنى والعسكرى لكل من المجموعات والفئات والرتب المشار إليها بالجدول سالف الذكر .

(ج) شروط الخدمة التى يقبل على أساسها تطوع الصناع المدنيين ليكونوا صناعا عسكريين .

مادة ٤ - يسرى هذا القانون على المستخدمين والعمال المدنيين الموجودين حاليا بوحدة الجيش أو بخدمة الحكومة ممن يرغبون فى التطوع طبقا لأحكام هذا القانون ، ولا تحسب مدد خدمتهم السابقة على التطوع فى تقدير درجاتهم الفنية أو رتبهم العسكرية التى تمنح لهم عند الالتحاق بالخدمة العسكرية . على أنه إذا كانت ماهياتهم الأصلية التى كانوا يتقاضونها قبل تطوعهم تزيد على الماهية المقررة للدرجة الفنية التى تحدد لهم طبقا لمستواهم الفنى عند الالتحاق بالجيش فيحتفظون بماهياتهم الحالية بصفة شخصية الى أن تصل إليها ماهياتهم نتيجة ترقية فنيا أو عسكريا .

مادة ٥ - تسرى أحكام المادة السابقة على من يقبل المعاملة بأحكام هذا القانون من الأفراد العسكريين الموجودين حاليا بخدمة الجيش بما فى ذلك خريجو مدرسة الصناعات الميكانيكية الحربية . ويحتفظ لهم بصفة شخصية برتبهم وماهياتهم الحالية الى أن يبلغوها نتيجة ترقية فنيا أو عسكريا .

مادة ٦ - على وزيرى الحربية والمالية والاقتصاد ، تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ولوزير الحربية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بديوان الرئاسة فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ ( ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٥ )

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبدالناصر حسين ، بكاشى (أ.ح)

وزير الحربية

عبدالحكيم عامر ، لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

## قانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٥

فى شأن تطوع المستخدمين والعمال فى خدمة الجيش

باسم الأمة :

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء - لطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٢ فى شأن مراتب الصولات وصف ضباط وصاكر القوات المسلحة ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية والمالية والاقتصاد ؛

### أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يقبل تطوع الصناع المدنيين ليكونوا صناعا عسكريين بوحدة الجيش وذلك طبقا للشروط الآتية :

مادة ٢ - تقسم الحرف المختلفة التى تحتاجها وحدات الجيش الى أربع مجموعات بحيث تتناسب حرف كل مجموعة فيما بينها بالنسبة الى درجة الدقة والصعوبة وظروف العمل . ويتكون كل منها من فئات تتفاوت حسب الكفاية والمهارة الفنية - وتكون الماهيات الأساسية لهذه الفئات طبقا للجدول المرفق لهذا القانون .

مادة ٣ - يعين بقرار من وزير الحربية ما يأتى :

(١) حرف كل مجموعة من المجموعات طبقا لاحتياجات الجيش . ويجوز له أن يضيف إليها بقرار منه أية حرفة يحتاجها الجيش مستقبلا .

